البرنامج السياسي لتيار الحرية الكوردستاني

المقدمة

بعد الأزمة التي شهدتها سوريا على مدار سنوات من الحرب، والتي تسببت في مآس إنسانية جسيمة تمثلت في القتل وتدمير البنية التحتية وتهجير المواطنين، إضافة إلى عشرات الآلاف من المعتقلين والمغيّبين قسرا ومجهولي المصير و المفقودين سقط النظام السوري في بداية شهر ديسمبر 2024، وبدأت ملامح مرحلة جديدة لسوريا تتسم بتحديات جمّة على مختلف الأصعدة، ما يتطلب من جميع الأطراف العمل بمسؤولية عالية للخلاص من آثار الماضي المؤلم، والعمل على تجنّب تكرار تلك الممارسات في المستقبل.

إن هذه المرحلة الانتقالية تتطلب جهودا حثيثة من كافة مكونات الشعب السوري لإعادة بناء الدولة وفق أسس ديمقراطية تضمن تمثيل جميع المكونات، وتعزز العدالة الاجتماعية. إن العمل على تحقيق توافق وطني بين كافة القوى السياسية المختلفة يعد أمرا أساسيا لضمان استقرار البلاد والوصول إلى توافق سياسي شامل.

من جهة أخرى، تظل التحديات الأمنية من أبرز القضايا المطروحة على الساحة، حيث سيكون من الضروري بناء جيش وطني حقيقي حيادي يعكس صورة سوريا الجديدة، بعيدا عن الطائفية والمحسوبيات، ويعتمد على الكفاءة والولاء للوطن فقط. يتعين أن يكون هذا الجيش خاليا من العناصر الفاسدة التي كانت موجودة في مرحلة ما قبل سقوط النظام، سواء من النظام السابق نفسه أو من الفصائل المسلحة الأخرى. ويجب أن يتسم الجيش الوطني بالقيم الوطنية والمهنية ليتمكن من حماية أمن حدود الوطن ويصبح ركيزة أساسية في إعادة بناء الدولة الحديثة التي تحترم حقوق الإنسان وتضمن سيادة القانون.

وبحكم التجارب السابقة التي ارتكبها جيش النظام السابق بحق أبناء الشعب السوري وخروجه عن مهامه الأساسية في حماية أمن حدود البلاد والحفاظ على سيادتها من التدخلات، يجب حصر مهام الجيش الوطني الجديد في سوريا في حماية الحدود وفي الحالات الداخلية كالكوارث الطبيعية، ولا يجوز أن يتحرك الجيش إلا بموافقة من البرلمان الاتحادي والبرلمان الإقليمي في الأماكن التي تتطلب تحرك الجيش.

كذلك تظل معالجة القضية الكوردية في سوريا أحد أبرز القضايا المستعجلة، وتعتبر الفيدرالية من أكثر الحلول التي تضمن توزيعا عادلا للسلطة والثروات بين المستويات الاتحادية والإقليمية.

لا بد من الإشارة إلى ضرورة إعادة بناء الاقتصاد السوري، وهي مهمة تتطلب جهودا ضخمة لإعادة إعمار البنية التحتية واستعادة الثقة الدولية في الاقتصاد السوري. في هذا السياق، يظل المجتمع الدولي شريكا أساسيا في تقديم الدعم السياسي والاقتصادي، بما يضمن الاستقرار على المدى الطويل في سوريا.

إن تيار الحرية الكوردستاني يتجه إلى التواصل والحوار مع جميع المكونات في المجتمع السوري ليساهم في تعزيز فكرة الشراكة، فقد أثبتت التجارب السابقة عدم قدرة أي مكون أو حزب على قيادة المجتمع وتمثيل الغالبية فيه، لذلك لا بد من بناء أفكار وعلاقات صحيحة تقوم على الثقة والتشارك وتبتعد عن التحكم والتهميش والمركزية والإقصاء.

تعريف تيار الحرية الكوردستاني:

تنظيم سياسي قائم على اللامركزية في بنيته التنظيمية وعلى قيم العدالة والمساواة والكرامة والحرية والديمقراطية في نضاله من أجل الوصول إلى أهدافه السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

يؤمن التيار بالديمقراطية الداخلية ويمارسها، سواء عبر علاقات أعضائه بعضهم مع بعض، أو عبر علاقاته بالجماهير، أو مع القوى الأخرى. هذه الديمقراطية الداخلية في حياة التيار ليست فقط لتنفيذ السياسات الحزبية، إنما لإنتاج هذه السياسات وتصحيح مسارها وتغيير غير الفاعل منها.

يضمن التيار الاختلافات السياسية داخل التيار نفسه، بحكم أنها أحد أهم ضرورات التقدم الاجتماعي والسياسي، على أن تمتلك هذه الاختلافات الداخلية تعبيرات ديمقراطية تتماشى وقوانينه الداخلية، من حيث الاعتراف بأن التباين والاختلاف الديمقراطي قوة محركة للتيار نفسه ودافع فاعل للتطور المعرفي والسياسي لأعضائه، وبالتالي امتلاكه ديناميكية التطور والتغيير الداخلية. كما يرفض التيار وحدانية التمثيل ويعتبرها قضية تجاوزها الزمن، فهناك الكثير من تعبيرات الوجود المجتمعي، ولكل منها رؤيتها الخاصة، بمعنى أن هناك رؤى سياسية متشابكة في المجتمع وتتحدد مصداقيتها من حيث قدرتها على التآلف وقبول الآخر كما هو، وبالتالي فإن تيار الحرية الكوردستاني يعتبر عقلية النفي والإقصاء عقلية مؤسسة للثقافة الفردية والدكتاتورية.

يعتمد التيار على مبدأ الشفافية في علاقاته السياسية ومجمل نشاطاته، ويسعى لأن تكون هذه العلاقات والرؤى في متناول أية حلقة نقاشية داخلية أو جماهيرية. ويؤمن التيار بالعمل المؤسساتي والتخصصي، سواء في المجال السياسي أو الثقافي أو الإعلامي أو الاجتماعي أو الحقوقي أو في مجال الدفاع عن حقوق المرأة في المساهمة الفعالة في مختلف مجالات الحياة، وضرورة تفعيل دورها التي تعترض تطورها المجتمعي، أو في مجال الشباب واهتماماتهم وضرورة دفعهم للانخراط في تعبيرات المجتمع المدني الثقافية والاجتماعية والفكرية. فالتيار إطار حيوي يسعى إلى تنظيم حركة الوعي الثقافي والسياسي والاجتماعي في كوردستان سوريا وإعادة تنظيم طاقات الشعب فيها وتسخيرها في خدمة الجميع، وهو يؤمن بإرادة وقدرة الأفراد والمجموعات على مواجهة الصعاب والارتقاء الحضاري بالمطالب والحقوق على أسس ديمقراطية صحيحة. وهو كمشروع سياسي مدني، اجتماعي، ثقافي، اقتصادي، تتحدد ماهيته في مواجهة القمع ومحاولات الانحلال التي تتعرض لها المكونات القومية.

كما تتحدد أهمية وجوده حاضرا من قدرته على تحديد هويته الديمقراطية، في سبيل بناء منظومة قيم العدل والحرية والمساواة، والذي يعتمد في تكوينه وبناءه على حرية الرأي، وكذلك يستند في نشاطه الثقافي والسياسي والاجتماعي على فكر مؤسساتي متنوع ومتعدد في بوتقة التشارك والتوافق لأغلبية أعضائه، حيث سيادة اللامركزية في اتخاذ القرار، بهدف تنمية قدرات الأفراد وتهيئتهم لأداء واجباتهم تجاه أية حالة سياسية نضالية.

المبادئ و الأسس التي ينطلق منها تيار الحرية الكوردستاني

مبادئ التيار: العدالة - الحرية- الديمقراطية(D.A.D)

1- رؤيتنا لكوردستان سوريا و سوريا عموما:

أ- كوردستان سوريا جزء من الأجزاء الأربعة لكوردستان.

ب- حق تقرير المصير للشعب الكوردي.

ت- سوريا دولة فيدرالية، وكوردستان سوريا وحدة فيدرالية فيها.

ث- فصل الدين عن الدولة، وحيادية الدولة تجاه الأديان.

ج- دولة القانون التي يتساوى فيها جميع المواطنون أمامها، بغض النظر عن أي اعتبار.

ح- حماية وضمان حقوق الإنسان بحسب الشرعية الدولية لحقوق الإنسان.

خ- اعتبار أية قوة سياسية شريكة لنا في حال خلو برنامجها من أية دعوة إلى العنف أو الكراهية أو العنصرية أو أي انتقاص من حقوق الإنسان وحق تقرير المصير للشعب الكوردي.

د- دعم أي حوار كوردي-كوردي في كوردستان سوريا لتمثيل مصالح شعبنا ضمن مؤتمر قومي كوردي، بحيث يضمن أن تكون كوردستان سوريا وحدة فيدرالية ويكون لها دستورها الخاص وتجري فيها انتخابات ديمقراطية.

ذ- العمل على تعزيز وتطوير العلاقات بين مختلف المكونات السورية من منطلق أن التعددية الثقافية هي مصدر قوة وثراء.

ر- دعم جبهة كوردستان سوريا وتطوير أدائها، حيث يعتبر التيار من مؤسسي الجبهة، والعمل على توسيع قاعدتها الجماهيرية.

2- العلاقة مع الأجزاء الأخرى من كوردستان:

أ- يساند تيار الحرية ويتضامن مع نضال شعب كوردستان في الأجزاء الأخرى من كوردستان من أجل نيل حقوقه القومية المشروعة وفق العهود والمواثيق الدولية ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، بحسب ما يقرره كل جزء ويحترم ذلك.

ب- ينظر تيار الحرية إلى إقليم كوردستان العراق كمكسب قومي للكورد جميعًا، ومن واجبنا كتيار دعمه بما أمكن وفق ما يقرره شعب الإقليم. كذلك يتطلع التيار إلى المعاملة بالمثل من قبل باقي أجزاء كوردستان تجاه كوردستان سوريا.

ت- يؤمن تيار الحرية ويعمل على تعزيز الروابط الثقافية والاجتماعية والسياسية بين الكورد في جميع أجزاء كوردستان وخصوصًا في المهجر، وبذل الجهود الحثيثة لتعزيز اللغة الكوردية وحمايتها وتطويرها.

3- الموقف من الدول الإقليمية و العالم:

-احترام سيادة جميع الدول والعمل على بناء علاقات ودية معها بما يخدم مصلحة شعبنا ومستقبله.

-عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة ورفض تدخل أي منها في شؤوننا الداخلية.

الرؤية السياسية لتيار الحرية:

أولا: فيما يخص القضية الكوردية في سوريا:

يعتبر التيار أن المبادئ الثلاث التي يقوم عليها (العدالة - الحرية - الديمقراطية) هي أساس بناء نظام ديمقراطي ومستقر في البلاد، وهي الضامن لمنع تكرار مآسي وسياسات التمييز والإقصاء بحق مكونات البلاد. كذلك، أن التحول الديمقراطي هو أساس حل القضية الكوردية والاعتراف بحقوق الشعب الكوردي دستوريا.

1- معالجة الآثار الناجمة عن سياسات التعريب والسياسات العنصرية الشوفينية التي استهدفت الوجود التاريخي للكورد، وتعويض المتضررين منها تعويضًا عادلا.

2- لحل المشكلة المتعلقة بالتهجير السكاني ومصادرة أراضيهم بشكل غير مشروع، يجب العمل على ما يلي:

- تطبيع الأوضاع في جميع القرى والمدن والمناطق الكوردية في كوردستان سوريا التي أجبر سكانها على مغادرتها.

- إعادة جميع الأراضي والممتلكات إلى أصحابها ومستحقيها الأصليين، وإلغاء جميع القوانين والقرارات التي استملكت وصودرت بموجبها تلك الأراضي.

- تعويض المتضررين من تلك السياسات عما لحق بهم من ضرر وما فاتهم من كسب.

- إعادة السجلات المدنية للمستوطنين إلى أماكنهم السابقة.

- إعادة اعتماد الأسماء الأصلية لجميع الأماكن التي تم تعريبها.

- إعادة الجنسية السورية إلى جميع من جردوا منها، وكذلك إلى جميع المكتومين، وتعويض المتضررين من هذا الإجراء وما تبعه من تداعيات.

- تعزيز التواصل مع كورد الداخل السوري من أبناء محافظات دمشق وحماه وحمص واللاذقية، وتفعيل دورهم الريادي كما في السابق والعمل على تنظيمهم وتوفير وسائل تعلم اللغة الكوردية.

اللغات في كوردستان سوريا:

اللغتان الكوردية والعربية هما لغتان رسميتان في كوردستان سوريا. السريانية الآشورية لغة معترف بها في كوردستان سوريا ويجب توفير كافة السبل للتعبير بها وتنميتها.

الإدارة المحلية والإقليمية: يتم انتخاب برلمانات إقليمية ومجالس المدن والنواحي والمناطق في جميع الأقاليم الفيدرالية في سوريا من قبل السكان أنفسهم.

بموازاة تلك الإجراءات من الحكم الفيدرالي الذي يسري مفعوله على كامل التراب السوري، فإنه من الضروري أن تكون المناطق الكوردية صاحبة استقلال ذاتي من ناحية مواضيع اللغة والثقافة والتعليم.

الجانب المالي: على المدن والمحافظات أن تتمتع بالاستقلال الاقتصادي. يجب أن تخصص أموال لأمور معينة وتصرف دون أن تضطر سلطات الإقليم إلى الرجوع إلى الوزارات المختصة في المركز. الشرط الأساسي هنا هو جباية الضرائب وإدارة الموارد الأخرى. تشرف سلطات الإقليم على الموارد وتدير مردوداتها المادية، ومن ثم توزيعها في الأقاليم بحساب إجمالي الإيرادات الضريبية، ويتم توزيعها في الأقاليم حسب أعداد السكان بعد استقطاع مستلزمات التطوير والتنمية والمستلزمات الأخرى من المصاريف العامة.

اعتمادا على هذه الآلية، فإنه إما أن يأخذ الإقليم مزيدا من الأموال من حكومة المركز أو أن يعيد إلى العاصمة الفائض المالي الذي تحقق لديه.

التمثيل في العاصمة السورية:

إن سكان كوردستان سوريا يشاركون في انتخابات البرلمان والحكومة الاتحادية. من حق الأحزاب السياسية في كوردستان سوريا أن تقدم مرشحيها لخوض هذه الانتخابات، ويجب على هذا الصعيد تطوير آليات معينة للعملية الانتخابية. لكي يتم ضمان أن قرارات الأغلبية بصدد كوردستان سوريا لن تؤثر على/في حقوق كوردستان سوريا، يجب تثبيت بند بهذا الخصوص في الدستور. كذلك يجب أن يكفل الدستور أن هذه الآلية تتغير فقط في حال تم قبول التغيير بشكل رسمي من قبل البرلمان المحلي في الإقليم. كما ويجب عدم فرض قانون للانتخابات على الإقليم دون موافقة منه.

ثانيا- رؤية تيار الحرية في النظام السياسي لسوريا المستقبل:

1- سوريا دولة ديمقراطية. تنبثق سلطات الدولة من إرادة الشعب و تمارس من أجل خيره.

2- سوريا دولة قانون تحترم و تحمي و تلتزم بمبادئ فصل السلطات و استقلالية القضاء و جميع مبادئ سيادة القانون.

3- تشكيل لجنة مكافحة الفساد و اتخاذ كل الإجراءات للوقاية من الفساد و مكافحته، و يكلف في كل وزارة مراقب لقضايا الفساد يراقب مدى الالتزام بمبادئ سيادة القانون.

4- سوريا دولة إتحادية تقوم على مبدأ توزيع السلطة و الموارد بين المستويات الاتحادية و الإقليمية و المحلية.

5- تعترف سوريا بتنوعها السكاني و تحميه. تنتمي جميع المكونات إلى الهوية السورية. تتمتع جميع المكونات، سواء كانت صغيرة أم كبيرة، بحق الحصول على احترام و حماية حقوقها بصورة عادلة و حفظ و تعزيز هويتها الثقافية و المشاركة المتكافئة في شؤون الدولة.

6- يراعى التنوع السكاني بصورة ملائمة عند تحديد الاسم و العلم والنشيد الوطني و غيرها من رموز مؤسسات الدولة السورية.

7- تعترف سوريا بحقوق الإنسان و حقوق الأقليات المعترف بها دوليا و تحميها و تستند في كل إجراءاتها إلى مقاييس الكرامة الإنسانية و الحرية الشخصية، بحيث:

أ- تُضمّن سوريا في دستورها الاتحادي حقوق الإنسان المدنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية المعترف بها دوليا.

ب- تصادق سوريا على الاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان و تعمل بشكل وثيق مع المنظمات و الهيئات الدولية المنشأة بموجب معاهدات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة و تدعم نشاطاتها.

ت- تُلزم حقوق الإنسان في جميع السلطات و المؤسسات التي تؤدي وظائف الدولة.

ث- تتخذ سوريا جميع التدابير اللازمة لتحقيق مبادئ حقوق الإنسان المكفولة لجميع المواطنين بشكل كامل، و تشمل على وجه الخصوص تدقيق القوانين القائمة و سن قوانين جديدة لحماية حقوق الإنسان و تخصيص الموارد المالية اللازمة و وضع خطط عمل للتحسين التدريجي لممارسة و تطبيق حقوق الإنسان.

ج- تقدم السلطة التنفيذية بشكل منتظم تقارير عن تنفيذ خطط العمل و عن التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ حقوق الإنسان، و عليها تقديم المعلومات في أي وقت عند الطلب. تعيّن الإدارة في كل وزارة موظفا لحقوق الإنسان، فيكون نقطة الاتصال داخليا و خارجيا و يضمن أن حقوق الإنسان تؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب في جميع أعمال و إجراءات الدولة.

ح- تمارس و تعتني سوريا بثقافة نشطة في مجال حقوق الإنسان، يشمل ذلك التثقيف في مجال حقوق الإنسان لجميع من يمارسون سلطة الدولة، و التوعية المنتظمة لجميع المسؤولين الحكوميين و موظفي الدولة بشأن قضايا حقوق الإنسان، و التثقيف العام في مجال حقوق الإنسان و التعليم المدرسي.

خ- تعمل سوريا على إنشاء مؤسسة مستقلة لحقوق الإنسان تتمثل مهمتها في: توثيق حالة حقوق الإنسان في الدولة، تلقي الشكاوى، صياغة التقارير، تقديم التوصيات إلى المشرعين و الحكومات و الإدارات و المحاكم. تمتلك مؤسسة حقوق الإنسان الموارد المالية اللازمة تحت تصرفها. تنشئ هذه المؤسسة لجان متخصصة لحقوق الإنسان و تعمل على تنسيق عمل هذه اللجان.

د- تكفل السلطات المختصة تمكين المحامين و غيرهم من ممثلي حقوق الإنسان من ممارسة واجباتهم بحرية و أمان، و تجعل الوصول إلى الأشخاص و المعلومات في جميع الأوقات ممكنا.

ذ- يحدد الدستور حقوق الإنسان التي لا يجوز انتهاكها و يحدد الشروط التي يمكن بموجبها تقييد حقوق الإنسان الأخرى. يجب أن تستند هذه القيود إلى أساس قانوني و تصب في المصلحة العامة و يكون تنظيمها و تنفيذها متناسبا مع الحاجة. تحظر الأفعال و البيانات التي تنتهك المبادئ الأساسية للدستور أو تدعو إلى الكراهية و العنف.

ر- حق التقاضي مكفول و لا تقادم لجرائم الحرب و الجرائم ضد الإنسانية و جرائم الإبادة الجماعية.

ز- تستند العملية الانتقالية إلى حقوق الإنسان، لذا يكون لزاما تشكيل لجنة حقوق الإنسان في أقرب وقت ممكن، تمثل جميع المكونات السورية وتضم خبراء محليين وأجانب. ترافق لجنة حقوق الإنسان العملية الانتقالية وتصدر الآراء وتقدم التوصيات.

8- تَضمن جميع مؤسسات الدولة السورية المشاركة المتكافئة في الدولة ومؤسساتها لكافة المكونات وتؤمن تكافؤ الفرص سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بين جميع المواطنين. تتمتع الدوائر في كافة المستويات الحكومية بشمولية التمثيل وتكون جميع المكونات ممثلة فيها وفقا لنسبتها من عدد السكان الإجمالي، ويسمح بتمثيل المكونات الصغيرة جدا أو التي تعيش في أكثر من منطقة جغرافية واحدة غير مترابطة بنسبة تفوق نسبتها من السكان.

9- تضمن سوريا المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين الجنسين، كما تضمن أيضًا تمثيل المرأة ومشاركتها في صنع القرار في جميع مؤسسات الدولة السورية بشكل مناسب. يتم تمثيل المرأة في جميع المؤسسات على المستوى الاتحادي والإقليمي والمحلي بنسبة لا تقل عن 30%.

10- سوريا دولة علمانية. حرية المعتقد والضمير مضمونة لجميع السكان على جميع مستويات الدولة السورية ومحفوظة بموجب الدستور الاتحادي. تعامل الدولة جميع الطوائف الدينية بالاحترام وتتصرف في القضايا الدينية والمذهبية بشكل محايد.

11- يتألف البرلمان السوري الاتحادي من مجلسين تشريعيين:

أ- تضم الغرفة الأولى ممثلين عن جميع الشعب السوري، حيث يتم انتخاب أعضاء هذه الغرفة البرلمانية عن طريق التمثيل النسبي في انتخابات حقيقية ودورية وعامة ومتساوية وسرية، يتم فيها ضمان حرية التعبير والإدارة الانتخابية، وتعتبر المناطق هي الدوائر الانتخابية.

ب- تكون جميع المكونات ممثلة في المجلس الأول (الغرفة الأولى) وفقًا لقوتها الديموغرافية. تقرر الأقاليم كيفية تعيين نوابها فيها. يحق للمكونات الأرمنية والسريانية الآشورية والإسماعيلية والإيزيدية والشركسية والتركمانية الحصول على ممثل واحد على الأقل في الغرفة الثانية، حيث يتم انتخابهم مباشرة من قبل ممثليهم من المكونات. القرارات المتعلقة باختصاصات المناطق والمشاريع ذات الاهتمام العام في سوريا تتطلب موافقة ثلثي أعضاء الغرفة الثانية (المصغرة).

12- يتم انتخاب رئيس لسوريا من قبل البرلمان بإجماع غرفتيه معا. يتسم دور الرئيس بصورة أساسية بالطابع التمثيلي والمراسيمي. يكلف الرئيس الحزب الفائز بأعلى الأصوات في الغرفة الأولى للبرلمان بتشكيل الحكومة وتعيين رئيس لها. تعبر الغرفتان الأولى والثانية للبرلمان عن ثقتهما في رئيس الوزراء ومجلس الوزراء بأغلبية مطلقة. رئيس الوزراء ومجلس الوزراء مسؤولان أمام البرلمان.

13- تقوم لجنة انتخابية مستقلة بالتخطيط والتنظيم والإشراف على سير الانتخابات. يتم التخطيط للانتخابات الأولى وتنفيذها بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

14- سوريا لديها محكمة دستورية تراقب دستورية القوانين وترصد حقوق الإنسان و حقوق جميع المكونات, و تراقب توزيع السلطة والموارد. كما تقوم بحماية كل المبادئ و القيم الدستورية. يتم انتخاب القضاة من قبل المجلس التشريعي الثاني(الغرفة البرلمانية الثانية) بأغلبية الثلثين, و يجب التأكد من تمثيل جميع الأقاليم و المكونات فيها بصورة متناسبة.

15- المستوى الاتحادي مسؤول فقط عن المجالات التي يعهد له الدستور بمسؤوليتها، ويشمل ذلك على وجه الخصوص ما يلي:

أ- الجيش والدفاع والأمن الوطني، وبالتعاون مع الأقاليم: حماية الحدود.

ب- الشرطة الاتحادية التي تحمي الدستور وتضمن التعاون مع الشرطة الدولية.

ت- العملة الوطنية والبنك المركزي المستقل.

ث- الجنسية.

ج- العلاقات السياسية الخارجية.

ح- قوانين: العقوبات والملكية والعقود والتجارة وتحصيل الديون والإفلاس و البنوك والبورصة.

خ- تخطيط وتنفيذ المشاريع التي تخدم مصالح الدولة الاتحادية، ويتعاون المستوى الاتحادي خلال ذلك بصورة وثيقة مع الأقاليم المعنية بصورة خاصة ويراعي مصالحها.

د- معايير التنمية الاقتصادية والضمان الاجتماعي، والعمل بشكل وثيق في هذا المجال مع الأقاليم.

16- تقع مهام الدولة المنبثقة في نطاق اختصاص الأقاليم، ويشمل ذلك: التعليم والرعاية الصحية والشرطة وقانون الأحوال الشخصية والأسرة والإرث وتخطيط وتنفيذ البنى التحتية الإقليمية، وكذلك التنمية والثقافة. تعمل الأقاليم على حماية البيئة

والثروات الثقافية وتحقيق التزامات سوريا بموجب القانون الدولي.

17- تختص الأقاليم بالتعليم وتقوم بتشغيل المدارس والجامعات بصورة مستقلة. تقوم الأقاليم باحترام وحماية استقلالية الجامعات، كما ترخص المنشآت التعليمية الخاصة وتشرف عليها، وتقوم بصياغة النظام التعليمي ووضع مناهج دراسية تتلائم مع اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من التزامات سوريا تجاه القانون الدولي. كما تضمن أن يحترم التدريس قيم الدستور الاتحادي والإقليمي ويعزز التعايش السلمي. فهي تتخذ جميع التدابير اللازمة لقطع الطريق أمام التعاليم الدينية ذات المحتوى الراديكالي والمناهضة للدستور الاتحادي، وللحيلولة دون إساءة استخدام التعليم لأغراض دينية أو سياسية. تنسّق الأقاليم فيما بينها فيما يخص المراحل التعليمية والأهداف التعليمية العامة وتشترك معاً لتضمن جودة عالية في التعليم وتكون متقاربة فيما بينها من أجل تسهيل الاعتراف المتبادل بالشهادات والمؤهلات العلمية. يمكن للمستوى الاتحادي أن يدعم التعليم الجامعي والبحث العلمي وينسق التعاون الدولي في هذا الشأن، محترماً أثناء قيامه بذلك صلاحيات الأقاليم واستقلالية الجامعات.

18- تكون الأقاليم مسؤولة عن الأمن الداخلي، ما لم يكن المستوى الاتحادي مسؤولا عنها.

19- العلاقات السياسية الخارجية هي من صلاحيات حصرية للحكومة الاتحادية. تحترم سوريا القانون الدولي وتحافظ على العلاقات السلمية مع جيرانها ومع المجتمع الدولي. ينظر البرلمان في ملائمة التزامات سوريا القائمة لأهداف القانون الدولي ويضع مقترحات لإبرام أو إنهاء المعاهدات الدولية.

20- يمكن أن تتعاون الأقاليم من أجل تنفيذ مهامها وفي إطار صلاحياتها مع الأقاليم الأخرى أو مع أطراف دولية فاعلة وإبرام عقود لهذا الغرض. الأقاليم ملزمة بإبلاغ المستوى الاتحادي بهذه النشاطات. يمكن لإحدى الأقاليم أو الأغلبية في المجلس التشريعي الأول التوجه إلى المجلس التشريعي الثاني في حال اعتبرت أن هذا التعاون ينتهك الدستور أو يضر بمصالح الدولة الاتحادية. يثبّت المجلس التشريعي الثاني عدم جوازية هذا التعاون بأغلبية الثلثين.

21- يخضع كل من الجيش والدوائر الأمنية وجهاز الشرطة للرقابة المدنية، وهي مسؤولة أمام البرلمان الاتحادي والبرلمانات الإقليمية. يخضع جهاز الاستخبارات لرقابة لجنة تابعة للبرلمان الاتحادي، التي تتألف من الغرفتين التشريعيّتين بالتساوي.

22- يعمل المستوى الاتحادي والمستوى الإقليمي معا على توفير أعلى قدر ممكن من الضمان الاجتماعي. ينظم المستوى الاتحادي التأمين للمسنين وتأمين الباقين على قيد الحياة من ذوي الموتى والتأمين الصحي وتأمين الحوادث، وكذلك تأمين البطالة. ينفذ المستوى الإقليمي هذه اللوائح. توظف نسبة ملائمة من إيرادات الموارد الطبيعية للضمان الاجتماعي لتكون مكملة لإيرادات الأقساط.

23- يؤمن المستوى الاتحادي والمستوى الإقليمي إمداد السكان بالمياه والطاقة ووسائل الاتصالات.

24- كل إقليم لديه دستور ودوائر حكومية خاصة به. لا يجوز أن تعارض الدساتير الإقليمية والتشريعات الاتحادية والدولية التي تعلوها مرتبة.

25- يتم ترسيم حدود الأقاليم من خلال لجنة مؤلفة من خبراء محليين وأجانب تقوم بإعداد مقترحات بشأن ترسيم الحدود تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة. تراعي اللجنة خلال مهامها المعايير العرقية والدينية والمذهبية. يشكل المجلس التشريعي الثاني من بين أعضائه لجنة ترسيم حدود تمثل فيها جميع المكونات. تتلقى لجنة ترسيم الحدود طلبات بشأن تغيير الحدود الإدارية للأقاليم. تستشير اللجنة خبراء محليين ودوليين وتعد الاقتراحات لطرحها على المجلس التشريعي الثاني. تدخل تغييرات الحدود المطروحة حيز التنفيذ بعد موافقة جميع أعضاء المجلس التشريعي الثاني عليها. في حال لم يتم التوصل إلى إجماع في الرأي داخل المجلس التشريعي الثاني، يتم إجراء استفتاء في تلك المناطق المعينة. تخطط لجنة الحدود وتراقب الاستفتاء، كما يمكنها تفويض منظمة الأمم المتحدة بالرقابة.

26- تتمتع المكونات، بغض النظر عن مكان إقامتها، بحق تقرير مصيرها الثقافي وتخصيص حق إقرار النظام التعليمي المدرسي وممارسة الشعائر الدينية والثقافية. يمارس حق تقرير المصير الثقافي ضمن إطار الدستور الاتحادي والإقليمي ووفقاً لالتزامات سوريا الدولية. تخضع هذه الممارسات لإشراف الأقاليم التي تضمن احترام شروط ومتطلبات المناهج الدراسية الإقليمية، ويتم البت في النزاعات المتعلقة بذلك من قبل المحكمة الدستورية.

27- تعترف الأقاليم بحقوق كافة المكونات بالإدارة المحلية ويتم إعادة ترسيم حدود البلديات، إذا لزم الأمر، وتراعى في ذلك

المعايير العرقية والدينية والمذهبية واللغوية بما يحقق الانسجام المجتمعي.

28- تتمتع جميع مستويات الدولة السورية بالاستقلال المالي وهي مسؤولة عن ميزانيتها، ويجب أن تضمن المستويات الاتحادية والإقليمية والمحلية ميزانية متوازنة وتكفل المراقبة المالية وتوفر التدابير اللازمة لمنع الفساد. وتحتفظ تلك المستويات بفائضها وتتولى مسؤولية ديونها. المستوى الاتحادي مسؤول عن الجمارك وضريبة القيمة المضافة وضرائب الاستهلاك الخاصة. تفرض الأقاليم بالتعاون مع المستويات المحلية، ضرائب مباشرة على دخل الأشخاص الطبيعيين وعلى الربح الصافي للأشخاص الاعتباريين وتضمن التوزيع الكافي للإيرادات بين المستويات الإقليمية والمحلية. الموارد الطبيعية هي ملك الدولة الاتحادية بكاملها، تقوم الأقاليم بإدارتها لخدمة مصالح الدولة بأكملها. تُستخدم إيرادات الموارد الطبيعية لتغطية احتياجات كافة الأقاليم. تمتلك الأقاليم الحق بالحصول على حصة مناسبة من إيرادات الموارد الطبيعية المتواجدة في الإقليم. يضمن التوازن المالي بين المستوى الاتحادي والمستوى الإقليمي وكذلك ما بين الأقاليم نفسها أن تمتلك جميع الوحدات الإدارية في الدولة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مهامها. تحظى المعايير التالية بأهمية حاسمة فيما يخص التوازن المالي:

عدد السكان، الحاجة للمساعدات الاجتماعية، مستوى التطور الاقتصادي، الحاجة لإعادة الإعمار، والتعويض عن المظالم الواقعة في الماضي. ترصد لجنة مالية مستقلة الموارد الحكومية وتعد سنويا اقتراحات بشأن توزيع مبالغ التسويات المالية لطرحها على البرلمان. تتكون اللجنة من خبراء مستقلين متخصصين في شؤون إدارة الأموال العامة ويتم تعيينها من قبل المجلسين التشريعيين.

29- جميع مستويات الدولة ملزمة بتقديم المعلومات وبالتعاون المفتوح والمشترك لإنهاء النزاعات بصورة سلمية.

30- تقوم لجنة مستقلة بإعداد مقترحات بشأن العدالة الانتقالية يتم طرحها على البرلمان وتأمين معاقبة مرتكبي جرائم الماضي. يضمن تشكيل اللجنة أن جميع المكونات ممثلة تمثيلا كافيا وأن تملك اللجنة الخبرة التخصصية اللازمة. كما وتضم اللجنة خبراء أجانب متخصصين في مجال العدالة الانتقالية.

31- يتوجب توجيه العملية الدستورية وفق المبادئ المحددة هنا ومراعاة المصالح المشروعة لجميع المكونات. يسري حق مشاركة جميع المكونات في الدولة بصورة متكافئة على العملية الدستورية أيضا. لا يجوز تقييد أو إلغاء المبادئ الدستورية التالية: الديمقراطية، دولة القانون، حقوق الإنسان، حقوق المكونات، دولة الرعاية الاجتماعية، والنظام الاتحادي. تتظافر الجهات الوطنية والدولية الفاعلة في العملية الانتقالية معا لضمان تطبيع الوضع في سوريا في أقرب وقت ممكن وتسهيل العودة الآمنة والكريمة والطوعية لكل من يرغب في العودة إلى دياره، كما يمكنهم الحصول على الدعم اللازم لذلك. يتم في أقرب وقت ممكن إجراء الإحصاء السكاني بمشاركة وإشراف دولي وبناء على نتائجه، تجرى الانتخابات في عموم البلاد.

مرتكزات النهوض في سوريا:

Ordinal-num رفض اللجوء إلى العنف، والتشجيع على الصفح والمصالحة والتسامح بين جميع المواطنين، واحترام كافة العهود والمواثيق الدولية وحقوق الإنسان.

Ordinal-num القطع مع كل ما يمت للدولة الشمولية والاستبدادية بصلة، وتحييد الجيش والأمن والقضاء عن السياسة.

Ordinal-num ضمان حقوق المرأة كاملة، بما في ذلك ضمان مشاركتها الفعالة في الحياة السياسية وكافة القطاعات الأخرى، وإعادة النظر في مجمل القوانين غير المنصفة لها.

Ordinal-num استقلالية السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

Ordinal-num تطوير قوانين الانتخابات العامة والإعلام، وضمان المساواة والعدالة والتمثيل العادل لجميع المواطنين.

Ordinal-num تكريس مفهوم الانتماء الوطني السوري في الوعي والسلوك الاجتماعي من خلال تمتين أواصر الأخوة التاريخية والشراكة بين كافة المكونات.

Ordinal-num دعم منظمات المجتمع المدني والقوى الديمقراطية تكاتفًا وتضامنًا، في نضالها من أجل بناء المجتمع السوري والنهوض به.

Ordinal-num إجراء إصلاح اقتصادي جذري يستهدف تحرير الاقتصاد وتفعيل السوق كآلية أساسية لاتخاذ القرار الاقتصادي وتسيير الشأن الاقتصادي، والعمل من أجل الانضمام إلى المنظمات الاقتصادية العالمية بغرض الاستفادة من مزاياها، مع ضرورة نشر ثقافة احترام رأس المال والاستثمار والسوق باعتبارها آليات اقتصادية ضرورية للاقتصاد الوطني في تنميته.

Ordinal-num دعم القطاع العام والاهتمام بوضع الطبقات الفقيرة وتأمين الرعاية الصحية والاجتماعية لها.
Ordinal-num تعزيز العلاقات بين القوى السياسية الوطنية والديمقراطية، وتنسيق المواقف بينها وتعبئة طاقات المجتمع المدني بما يتوافق مع المصلحة الوطنية.
Ordinal-num نشر وتعزيز ثقافة التسامح بين الشعوب مع الاحتفاظ بالخصوصية القومية، على أرضية المساحة المشتركة والوطن الواحد.

في مجال القضاء و القانون:

1- تحرير السلطة القضائية من أسر السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية والتنظيمات السياسية وتكريرها كسلطة مستقلة. تنظيم آلية لاختيار مجلس للقضاء الأعلى من كبار القضاة ذوي النزاهة والكفاءة، وأن يكون مستقلا عن وزارة العدل.

2- فصل مؤسسة النيابة العامة عن القضاء وعدم جواز تكليف ذات الشخص بالقيام بأية مهمة قضائية إضافة لدور النيابة العامة.

3- تحديث القوانين وبنائها على الأسس الأكثر عدالة وملائمة لحاجات التقدم.

4- الربط المحكم بين منظومة قوانين الحريات وحقوق الأفراد والعهود الدولية لحقوق الإنسان والحريات السياسية والمدنية.

5- إعادة الاستقلال لنقابة المحامين كنقابة حرة وتعديل قانون المحاماة باتجاه إلغاء أية وصاية عليها.

التربية و التعليم:

تعرض التعليم في سوريا خلال العقود الماضية إلى تطورات متناقضة، ففي الوقت الذي انتشر فيه بشكل واسع، خصوصا في الريف، تدهورت وظائفه التربوية والعلمية. وبذلك، ازدادت الهوة بيننا وبين العالم من حيث نوعية التعليم ودرجة تطوره.

من أجل تصفية آثار هذه المرحلة وإصلاح التعليم في مختلف مراحله، يتطلب الشروع في خطوات رئيسية لا بد منها، وهي:

1- اعتماد فلسفة تعليمية وتربوية قائمة على التحديث والمنطق والتجريب والعلوم المعاصرة، وتكريس عقلية نقدية بعيدة عن التعصّب والتقديس وعن التسفيه والعدمية، فيما يتعلق بتاريخنا وثقافتنا وقيم المجتمع.

2- توطيد مبادئ الفهم المنطقي، والعقلانية ومبادئ التحليل والتركيب في العملية التعليمية والتربوية، والعمل على التخلّص من أساليب التلقين والحشو والبصم والاستظهار.

3- إعادة النظر بشكل شامل في مناهج التعليم ضمن منظور وآلية يجعلانها بشكل دائم عرضة للمراجعة والنقد والتغيير.

4- إعادة المعلم والأستاذ الجامعي إلى قلب العملية التعليمية، وذلك بحسن اختيارهما، وبالتأهيل والتدريب المستمر لهما والاهتمام بحاجاتهما ومستوى معيشتهما الذي يُهيّئهما من أجل تكريس اهتمامهما ضمن رسالتيهما وليس خارجها.

5- ربط التعليم بكل أنواعه، وخاصة التعليم العالي، بحاجات البلاد وإمكاناتها وآفاق تطورها.

6- إصلاح التعليم العالي انطلاقاً من مبدأ استقلال الجامعات، وبما يعيد السمعة العلمية والأكاديمية الأخلاقية للجامعات السورية، كون الجامعة مؤسسة حضارية مفتوحة لا يجوز تقييدها بانتماء عقيدي أو إيديولوجي، وكونها أيضا فضاء تتعايش فيه الرؤى ووجهات النظر وتتحاور فيه مختلف التيارات الفكرية والسياسية والثقافية في جو من الحرية والديمقراطية.

7- توظيف القدرات التي تؤسسها نظم التعليم في حقل المعرفة ومؤسسات البحث العلمي، وجعل الإنفاق عليها من الأولويات في ميدان التعليم العالي والبحث العلمي.

8- نزع آثار الفئوية والحزبية من المناهج والكتب المدرسية والجامعية، واعتماد سياسات جديدة في المنح والبعثات والقبول في الجامعات والمؤسسات التربوية بشكل عام على الكفاءة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز.

السياسة الاقتصادية

من أهم ركائز السياسة الاقتصادية الفعّالة:

أ. تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية: من خلال الجمع بين آليات السوق الحر ودور الدولة في تقديم الحماية الاجتماعية، مثل التأمين الصحي، تأمين البطالة، تعويضات الإعاقة، مخصصات دعم الأسر، وتقديم المساعدات لذوي الدخل المحدود.

ب. اعتماد مبدأ استقرار الاقتصاد الكلي: ويشمل ذلك مكافحة التضخم، الحد من البطالة، وتحقيق نمو اقتصادي منتظم.

ج. توجيه السياسات نحو التنمية المستدامة: أي ضمان النمو الاقتصادي مع الحفاظ على البيئة للأجيال القادمة.

د. تعزيز العدالة في توزيع الثروة: لتقليل الفوارق الاجتماعية وتحقيق انسجام مجتمعي.

هـ. تنشيط الطلب والعرض بشكل متوازن: من خلال مزيج من سياسات تحفيز الطلب (كالإنفاق الحكومي) ودعم العرض (كالاستثمار في البنية التحتية والابتكار).

و. تفعيل أدوات السياسة الاقتصادية المختلفة: مثل السياسة النقدية، والسياسة المالية، وسياسات العمل، والمنافسة، والتجارة.

ز. ضمان استقلالية المؤسسات الاقتصادية الرقابية: كالبنك المركزي وهيئات حماية المنافسة، لضمان الشفافية والحياد.

ح. المواءمة مع التحديات العالمية: مثل العولمة، والتحولات الرقمية، والتغير المناخي، لضمان مرونة الاقتصاد وقدرته على التكيف.

أقره و عدلّه المؤتمر العام

21-20- نيسان 2025